



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1990/79  
23 February 1990  
ARABIC  
Original : FRENCH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون  
البند ١١(ب) من جدول الأعمال

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحربيات الأساسية ، بما في ذلك  
مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة  
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ووجهة من نائب المفوض الأول لزائر  
إلى وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان

أتشرف بـأن أوافي سيادتكم بتقرير المجلس التنفيذي لجمهورية زائر عن حالة  
حقوق الإنسان في زائر خلال الفترة ما بين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ وموعد افتتاح الدورة  
ال السادسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان ، وذلك عملاً بالمقرر السري الذي اعتمدته  
اللجنة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

وأرجو التفضل بطلب توزيع هذا التقرير كوثيقة رسمية من وثائق اللجنة في  
 إطار البند ١١(ب) من جدول أعمال دورتها السادسة والأربعين .

(التوقيع) المحامي نيمي ماییدیکا نجیمی  
نائب المفوض الأول  
عضو الحركة الشعبية الثورية

ملاحظة: يرد متن التقرير المقدم من زائر مستنسحاً بمرفق هذه الوثيقة . أما مرفقات  
التقرير الستة ، فيمكن الاطلاع عليها في أمانة لجنة حقوق الإنسان

### المرفق

تقرير المجلس التنفيذي لجمهورية زائير عن الفترة ما بين  
٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ وموعد انعقاد الدورة السادسة  
والأربعين للجنة حقوق الإنسان

### مقدمة

#### أثر التقرير

قررت لجنة حقوق الإنسان ، في مقررها السري الذي اعتمدته في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وقف النظر في مسألة زائير .

ومع ذلك ، رجت اللجنة ، في المقرر المذكور ، "حكومة زائير أن تبلغ اللجنة في دورتها السادسة والأربعين بنتائج الإجراء الذي اتخذته بالفعل في هذا الاتجاه وذلك خلال جلسة مغلقة خاصة" .

وبإضافة إلى ذلك ، فإن وفد زائير ذاته ، برئاسة الأستاذة نيمي ماييديكا نجيمبي وعد أعضاء لجنة حقوق الإنسان بشكل رسمي ، في دورتها الخامسة والأربعين ، بأن يقدم المجلس التنفيذي لجمهورية زائير ، حسب الأصول ، تقريراً توصف فيه بالتفصيل كل الإجراءات التي ستبدأ زائير في اتخاذها أو الأعمال التي ستقوم بها لحماية الحقوق وتعزيزها خلال الفترة ما بين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ وموعد الدورة السادسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان .

ويأتي هذا التقرير تنفيذاً للوعد المذكور .

ويتضمن التقرير أربعة أجزاء مستقلة ، تنقسم هي نفسها إلى فصول تنقسم بدورها إلى فروع .

### الجزء الأول

إجراءات حماية حقوق المواطن وحرياته التي شرع في تنفيذها في الفترة  
ما بين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ و٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠

ينبغي ، فيما يتعلق بأنشطة حماية حقوق المواطن وحرياته ، وصف أربعة أنواع من الإجراءات شرعت فيها أو تابعتها وزارة الحقوق والحرفيات خلال الفترة ما بين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ و٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ وذلك على سبيل تقريب الأرقام .

وتستعرض الفصول الأربع التالية الانواع الاربعة من الإجراءات .

الفصل الأول  
النظر في الالتماسات

ينبغي التمييز منذ البداية ، إجادة للعمل ، بين مجموعتين من الشكاوى أو الالتماسات التي كان على وزارة حقوق وحريات المواطن أن تنظر فيها . وهكذا هناك ، من ناحية ، الشكاوى ذات الطابع الداخلي ، ومن ناحية أخرى ، الشكاوى الخارجية أي تلك التي ترد إلى الوزارة عن طريق المنظمات الدولية سواء الحكومية منها ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة من خلال لجنة حقوق الإنسان التي يقع مقرها في جنيف بسويسرا ، أو غير الحكومية التي يجب أن تذكر في مقدمتها منظمة العفو الدولية .

الفرع الأول  
الشكاوى أو الطعون الداخلية

إن أحد الأنشطة الرئيسية التي تتطلع بها وزارة حقوق وحريات المواطن ، إن لم تكن شاغلها الشاغل ، النظر في الشكاوى والطعون التي يرفعها إليها المواطنين ممن يشعرون أنهم أضيروا في حقوقهم أو حرياتهم أو اعتدي عليها والتي بحثتها المكاتب التمثيلية للوزارة أو إدارتها المركزية وفقا للإجراءات القائمة .

ألف - الالتماسات التي بحثتها الإدارة المركزية لوزارة حقوق وحريات المواطن

الجدول ١

نوع القرار	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧
١- قرارات تحضيرية	٦٨	٣٤	٧٣
٢- قرارات توجيهية	٨٢٤	١٥٧	٤١
٣- قرارات تحفظية	-	-	١
٤- قرارات "تدخل"	(٢٤)	-	(٧٨٠)
٥- قرارات أساسية	٥٣	٣٣	٨
<u>المجموع</u>	١٠٧٩	٥٠٤	١٣٣

(١) عمليات التدخل التي قامت بها المكاتب التمثيلية الستة والعشرون التابعة لوزارة حقوق وحريات المواطن .  
(٢) عمليات التدخل التي قامت بها الإدارة المركزية .

## باء - الالتماسات التي تلقتها وبحثتها الإدارة المركزية والمكاتب التمثيلية الإقليمية والمحلية التابعة لوزارة حقوق وحريات المواطن

مع مراعاة أن المكاتب التمثيلية الإقليمية والمحلية ، أي المكاتب الشهانية والخمسين التي تقع خارج الإدارة المركزية لوزارة حقوق وحريات المواطن ، لا يجوز لها حتى الآن اتخاذ قرارات أساسية وهي القرارات التي تصدر عموما بأمر من مفوض شؤون حقوق وحريات المواطن ، فإن مجموع الالتماسات التي تلقتها الوزارة ، بما في ذلك تلك التي تلقتها مكاتبها التمثيلية ، قد بلغ ٢٣٧٥ التماسا خلال الفترة ما بين أول تموز/يوليه ١٩٨٧ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وبطبيعة الحال ، لا يتعلّق هذا الرقم سوى بالالتماسات التي سجلت حسب الأصول ، باستثناء الالتماسات الشفهية التي تمت تسويتها في الحال ، ولا سيما بالطرق الودية بناء على تدخل من مندوب الوزارة الرئيسي .

## الفرع الثاني الالتماسات الخارجية

تتّخذ بعض الالتماسات الخارجية شكل "رسائل" تسجلها لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفقا للأصول وتصل إلى وزارة حقوق وحريات المواطن عن طريق هذه اللجنة . وترد بعض الشكاوى أو الالتماسات الخارجية الأخرى التي تبحثها الوزارة أو تتلقاها إما من المقر الرئيسي لمنظمة العفو الدولية وإما من فروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم ، أو أيضا من أفراد عاديين من رعايا زائير أو أجانب .

ويعرض الجدول التالي أحدث هذه الالتماسات ، علما بأنه من المفهوم أن المجلس التنفيذي لزائر قد سبق له تقديم إيضاحات بشأن الالتماسات المقدمة إلى وزارة حقوق وحريات المواطن عن الأعوام ١٩٨٣-١٩٨٦ في تقاريره السابقة التي قدمها إلى الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، ينافي الإشارة ، على وجه الخصوص ، إلى تقرير المجلس التنفيذي عن "حالات الاختفاء الإلإرادي أو القسري" ، وهو التقرير الذي بعثت به وزارة حقوق وحريات المواطن إلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ومدير عام مركز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف ، في رسالة بالبريد العاجل رقم إحالته ٤٦٧٦/CAB/DLC/CE/CRI/MNT/89 .

هذا وينافي الإشارة كذلك إلى أنه إذا كانت الالتماسات أو الرسائل قد وردت مؤخرا فإنها إلى حد ما كثيرة ما تتناول حالات قديمة استرد أصحابها حقوقهم أو حرفياتهم منذ ذلك الوقت .

ألف - الحالات التي تم حلها  
١٩٨٦-١٩٧٦

- |                         |                              |
|-------------------------|------------------------------|
| ١٠- نغالا سونغولا       | ١- ايكي اكانغا نكوي          |
| ١١- كابيا لوبيلانجي     | ٢- كاييمبي موكامبا           |
| ١٢- نغالولا مباندانجيلا | ٣- موكانديلا مبانيا          |
| ١٣- كيباسا ماليبيا      | ٤- لوسانغا فيلي              |
| ١٤- موتومبو موكالبي     | ٥- بيريندوا - سي - بيرهاشيرا |
| ١٥- موكندي              | ٦- نفوashi شولا              |
| ١٦- لومبو مالوبا نديبيا | ٧- موتومبو ياكيندا           |
| ١٧- بوساسي كوديا        | ٨- كوبوي شببوا سلوا          |
|                         | ٩- مبيندو مبابوا             |

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ - ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩

- |                       |                          |
|-----------------------|--------------------------|
| ٩- الدكتور ندياديا    | ١- تشيسيكيدي وا مولومبا  |
| ١٠- ديا أوكيين        | ٢- بيجانو موتوندا        |
| ١١- كاببيا كازوكو     | ٣- كيونغو وا كوموانزا    |
| ١٢- كاديما موتونتو    | ٤- كيونغو موكانجي        |
| ١٣- سيتا سومي         | ٥- كاديما نكاشاما        |
| ١٤- سيتا كنجيلي       | ٦- كانانا تشيوونغو       |
| ١٥- تشيبانغو كاللا    | ٧- كاكونجي (روجيه سابقا) |
| ١٦- نكنجيلي وا كاويلا | ٨- مانفالا               |

٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ - تشنرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

- |                      |                      |
|----------------------|----------------------|
| ٤- بلانغاني نتاميسي  | ١- توسومبا أوالي     |
| ٥- كالولو نكيمبا     | ٢- كاتشيونغا ميني    |
| ٦- مانغا نغولو ندوكي | ٣- نزميلي كانكولونغو |

باء - الحالات التي يجري التحقيق فيها

- |                  |                   |
|------------------|-------------------|
| ٥- نجينجي        | ١- توسومبا أوالي  |
| ٦- مبومبا لوتالي | ٢- اكيسمبو        |
| ٧- كاببيا كاسوكو | ٣- ايهدادي شبمبأ  |
|                  | ٤- لوكانو ايكانغا |

ويتبين في الإشارة أيضا إلى أن الصعوبة الرئيسية بالنسبة لهذه الحالات الأخيرة تكمن في عدم تحديد هوية الاشخاص ولا حتى عنوانينهم في الرسائل التي تبعث بها إلى

المجلس التنفيذي من لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وحتى منظمة العفو الدولية . ومن ثم تود الوزارة دعوة المنظمات الدولية التي عرضت عليها هذه الحالات بتزويدها بمزيد من التفاصيل عن هوية هؤلاء الأشخاص .

### الفصل الثاني

#### اجتماعات لجنة متابعة العهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمناهضة الفصل العنصري

أنشأ المجلس التنفيذي لجمهورية زائير لجنتين تتمثل مهمتهما في الاهتمام على وجه التحديد بمسألتين من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وهما متابعة العهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، من جهة ، ومناهضة آفة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، من جهة أخرى .

ويتناول الفرعان التاليان من هذا الفصل أعمال هاتين اللجنتين .

### الفرع الأول

#### لجنة متابعة العهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان

توجد لجنة لمتابعة العهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، في وزارة حقوق وحريات المواطن ، أنشئت بموجب قرار صادر في أول تموز/يوليه ١٩٨٧ .

وعقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال الفترة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

#### ألف - اجتماع ١١ شباط/فبراير ١٩٨٩

تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع النقاط الأربع التالية:

- ١- اعتماد محضر اجتماع ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ؛
- ٢- تقييم النتائج التي تحققت في عام ١٩٨٨ ؛
- ٣- الاعمال التي ستقوم بها اللجنة في عام ١٩٨٩ ؛
- ٤- مناقشة الرسالة رقم (2) 237/2/G التي بعث بها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير الدورية .

#### باء - اجتماع ٣٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩

تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع النقاط الثلاث التالية:

- ١- مشكلة الفصل العنصري ؛

- ٣- "النظام الإنساني الدولي الجديد" و"تعزيز التعاون الدولي في الميدان الإنساني" ؛  
 ٣- اعتماد الجدول الزمني لاعمال سنة ١٩٨٩ .

جيم - الاجتماع الاستثنائي المنعقد يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩  
 اجتمعت لجنة متابعة العهدين الدوليين الخامسين بحقوق الإنسان ، بناء على طلب نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن ، لإبداء رأيهما بشأن الرسالة التي بعث بها الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليطلب فيها من المجلس التنفيذي تأكيد أو نفي العرض الذي يُذكر أنه قدم بشأن استقبال ٩٠٠ لاجئ يقيمون في رواندا .

- دال- اجتماع ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩  
 تضمن جدول الأعمال ما يلي:  
 ١- تقديم التقارير من جانب ممثلي الجهات التالية:  
 (أ) وزارة الصحة العامة ؛  
 (ب) وزارة التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي ؛  
 (ج) الرابطة الوطنية لمشروعات زائر عن سياسة الأجور في زائر ؛  
 ٢- تمثيل زائر في بعض هيئات الأمم المتحدة .

#### الفرع الثاني اللجنة الوطنية لمناهضة الفصل العنصري

أنشئت لجنة وطنية لمناهضة الفصل العنصري بموجب القرار رقم ٠٠٦-٨٩ الصادر في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (انظر المرفق ٦) .

وعقدت هذه اللجنة اجتماعين خلال عام ١٩٨٩ .

(١) اجتماع ٢٣ و٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩  
 كان الغرض من هذا الاجتماع الاستعدادات لاستقبال الأسقف الانجليكياني ديزموند توتو في زائر .

(ب) اجتماع ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩  
 عقد هذا الاجتماع من أجل الإعداد لل يوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري .

### الفصل الثالث

#### تنسيق أماكن الاحتجاز والدوائر الإقليمية لوزارة حقوق وحريات المواطن

يوجد في زائير شعار ذو دلالة في حد ذاته يقول "إن العاصمة كينشاسا لا تمثل زائير" . وعملاً بهذا الشعار ، فإن وزارة حقوق وحريات المواطن تعجل نوعاً ما ما تقوم به من أعمال في إطار الجهود التي تبذلها من أجل حماية حقوق الإنسان لمراقبة هذه الحقوق في العاصمة كينشاسا التي ينافر عدد سكانها حالياً ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة وخارج هذه العاصمة على حد سواء . وفي بلد يكاد يشكل شبه قارة ، لا بد أن تتميز دوائر الوزارة بالكفاءة .

ولهذا السبب تجري الوزارة نوعين من التفتيش يرد وصفهما فيما يلي وهما تفتيش الدوائر الإقليمية والمحلية ، وتفتيش أماكن الاحتجاز في العاصمة ريشما تتوافر الإمكانيات الكافية للمشروع هذا العام في تفتيش أماكن الاحتجاز الواقعة خارجها .

### الفرع الأول

#### تفتيش الدوائر الإقليمية لوزارة حقوق وحريات المواطن

قام نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن بزيارات تفتيش متعددة في المناطق التالية:

(أ) منطقة زائر العليا: في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛

(ب) منطقة كازاي الغربية: يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛

(ج) منطقة كازاي الشرقية: يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛

(د) منطقة شمال كيفو: يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛

(هـ) منطقة جنوب كيفو: يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛

(و) منطقة مانديما: يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛

(ز) منطقة شابا: ٢٨ و ٣٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

وفي كل من هذه المناطق ، أجرى نائب المفوض الأول للدولة اتصالات بالسلطات الإقليمية والمحلية وكذلك بممثلي مختلف دوائر النظام والأمن .

### الفرع الثاني

#### تفتيش أماكن الاحتجاز

قام نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن بزيارة سجون مدينة كينشاسا في ٧ و ٨ و ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ للوقوف على مدى الالتزام

بالإجراءات القانونية المتعلقة بالاحتجاز والتقييد بمهل الاحتجاز ، وعلى معاملة المحتجزين وأسباب إلقاء القبض عليهم .

ألف- تفتيش يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩

قام نائب المفوض الأول للدولة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ بزيارة السجون

التالية:

- سجن الحرس المدني ؛
- سجون الشرطة الوطنية: باء ٢ وسيركو .

وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، زار نائب المفوض الأول للدولة السجون التالية:

- سجن الوكالة الوطنية للهجرة ؛
- سجن منطقة كالامو ؛
- سجن مابانغا (في منطقة كالامو) ؛
- سجن منطقة ليهيتى ؛
- سجن منطقة ماتيتى .

باء - تفتيش يوم ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩

قام نائب المفوض الأول للدولة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بزيارة السجون

التالية:

- سجن منطقة مازينا ؛
- سجن كينغابوا ؛
- سجن منطقة ندجيلي ؛
- سجن منطقة كيمبانسك .

ومن المهم ملاحظة أنه وجب على مفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن ، إطلاق سراح أشخاص محتجزين بشكل غير قانوني .

ومن ناحية أخرى ، هناك جانب يتصل فيما يبذلو بحماية حقوق الإنسان وبتعزيزها في آن واحد ، وهو الزيارات التي قامت بها سواء وفود هيئات دولية حكومية أو غير حكومية ، أو من بلدان صديقة ، أو أيضا تلك التي قامت بها لزائير شخصيات أجنبية مستقلة للوقوف على تطور واحترام حقوق الإنسان بصورة عامة أو جانب محرر من جوانبها ، وذلك مع مراعاة وجود وزارة حقوق وحريات المواطن منذ عام ١٩٨٦ .

وقد أراد المجلس التنفيذي لجمهورية زائير أن يقدم تقريرا عن هذه الزيارات التي أردت ، في معظم الأحيان ، إلى عقد جلسات عمل مشمرة بين هذه الوفود ومختلف سلطات زائير المعنية بشكل مباشر بمسائل حقوق الإنسان .

### الفرع الثالث زيارات وفود أجنبية لزائير

قام عدد كبير من وفود هيئات دولية ومن الشخصيات الأجنبية بزيارة زائير لاطلاع على سير عمل وزارة حقوق وحريات المواطن وعلى حالة حقوق الإنسان في زائير بصورة عامة .

#### ألف- زيارة السيدة شيري ك. سبرينغ

قامت السيدة شيري ك. سبرينغ ، وهي من كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية ، بزيارة زائير خلال الفترة من ٥ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ لاطلاع على سير عمل وزارة حقوق وحريات المواطن .

وذهبت السيدة سبرينغ حتى إلى المناطق الداخلية ، وعلى وجه التحديد منطقة شابا حيث زارت المكاتب التمثيلية لوزارة حقوق وحريات المواطن في مدينة لوبيومباشي ومدينة ليكاري .

وقام البروفيسور لومبا كاتانسي ، وهو من كبار موظفي وزارة حقوق وحريات المواطن ، بمرافقة السيدة شيري سبرينغ في جميع زياراتها .

#### باء- زيارة وفد منظمة العفو الدولية

قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة لزائير خلال الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وكان هذا الوفد يضم ثلاثة أشخاص هم الاستاذ بكر والي ندياي ، والسيد دوتريديج مايكيل والسيد ج. بياروهانغا .

وعقد الوفد جلسات عمل مع عدد من المسؤولين من بينهم :

- ١- رئيس مجلس القضاء ؛
- ٢- نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن ؛
- ٣- أمين الدولة (نائب وزير) للدفاع القومي ؛
- ٤- مفوض الدولة (وزير) لشؤون البلاد والمحاربين القدماء ؛
- ٥- رئيس أركان الشرطة ؛
- ٦- المستشار الخاص لرئيس الدولة في مجال شؤون الأمن .

وبالإضافة إلى ذلك ، قام وفد منظمة العفو الدولية بزيارة خاصة للمواطن تشيكيدي وا مولومبا .

وأخيراً ، عقد الوفد مؤتمراً صحفياً في دار الصحافة .

وزع الوفد بهذه المناسبة استمرارات على جميع من يرغبون الالتزام بالمثل الأعلى لمنظمة العفو الدولية وكذلك من أجل تشكيل مجموعات تابعة لمنظمة العفو الدولية في زائر .

#### جيم - زيارة المحامين الأمريكيين

قام أيضاً اثنان من المحامين الأمريكيين ، هما ماكاو وموتووا وبيتير روزمبلوم ، عضو "لجنة المحامين لحقوق الإنسان" ، بزيارة زائر خلال الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ للوقوف على حالة احترام حقوق الإنسان في هذا البلد .

وهكذا أجرى المحاميان اتصالات بالمسؤولين في مجلس القضاء ووزارة حقوق وحريات المواطن ودوائر النظام والأمن .

#### دال - زيارة الوفد المskوني بمدينة بوسطن (الولايات المتحدة الأمريكية)

قام وفد أمريكي آخر ، برئاسة القس الدكتور لاري إدماندرز ، بزيارة زائر في الفترة من ٨ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ للتحري عن سير أعمال القضاء وعلى العلاقات التي تربط بين القضاء ودوائر النظام والأمن .

وقامت باستقبال الوفد الشخصيات التالية على وجه الخصوص:

- المستشار الخاص لرئيس الدولة ؛
- نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن ؛
- رئيس مجلس القضاء ؛
- رئيس الجمهورية والرئيس المؤسس لحركة الشورة الشعبية .

#### هاء - زيارة العمد الأمريكيين السود

سافر إلى زائر وفد من العمد الأمريكيين السود ، ومن بينهم السيد ديغيدن جونسون والسيد صمويل ت. ميفي ، بناء على دعوة من محافظ مدينة كينشاسا .

وبهذه المناسبة ، قدمت وزارة حقوق وحريات المواطن ، بواسطة البروفيسور لوامبا كاتانسي ، المدير المستشار لدائرة قضايا العلاقات الدولية ، شرعاً لسير عمل هذه الوزارة ولأنشطتها وما حققتها من نتائج .

واو- زيارة عدد من أعضاء الكونغرس ورجال الاعمال الامريكيين (توريسيلي روبرت) قام أربعة من أعضاء الكونغرس ومن رجال الاعمال الامريكيين بزيارة زائير في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ للوقوف على حالة حقوق الإنسان فيها .

واستقبل رئيس الجمهورية ومؤسس حركة الثورة الشعبية ، نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن الوفد قبل أن يبدأ جولة في مناطق البلد الداخلية .

زاي- زيارة المقرر الخاص المعنى بمناهضة التعذيب  
قام السيد كويجمانز ، المقرر الخاص المعنى بمناهضة التعذيب ، بزيارة زائير في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ لإجراء اتصالات مع حكومتها من أجل إطلاعه على التدابير التشريعية والإدارية التي تم اتخاذها لمناهضة التعذيب .

وقدت باستقبال المقرر الخاص الذي كان يرافقه ثلاثة أشخاص آخرين الشخصيات التالية:

- نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن ؛
- رئيس مجلس القضاء ؛
- نقيب المحامين في البلاد ؛
- مفوض الدولة لشؤون أمن البلاد ؛
- أمين الدولة للدفاع القومي ؛
- القائد العام للحرس المدني ؛
- مدير الوكالة الوطنية للمعلومات ؛
- رئيس دائرة المخابرات الحربية .

وزار المقرر الخاص ومرافقه بعض أماكن الاحتجاز وعددا من المكاتب التمثيلية التابعة لوزارة حقوق وحريات المواطن .

وقدت بمرافقهم البروفيسور لوامبا كاتانسي ، المدير المستشار لدائرة قضايا العلاقات الدولية بوزارة حقوق وحريات المواطن .

### الجزء الثاني

#### أنشطة تعزيز حقوق وحريات المواطن التي شرع في تنفيذها خلال الفترة

ما بين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ و ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠

بالإضافة إلى الأعمال الموصوفة في الجزء الأول من هذا التقرير والتي تستهدف حماية الحقوق والحراء في زائير ، استهل المجلس التنفيذي ، أي حكومة هذا البلد ،

في الوقت ذاته ، أنشطة لتعزيز هذه الحقوق والحربيات يعرضها في هذا الجزء الثاني من التقرير .

### الفصل الأول

#### تعميم كتيب المواطن والمحاضرات المنظمة لشرح وظائف وزارة حقوق وحربيات المواطن

يتناول هذا الفصل ، كما يتضح من عنوانه ، فئتين من الأنشطة الميدانية التي ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان في زائر .

### الفرع الأول

#### تعميم كتيب المواطن

ينبغي ، للدفاع على نحو أفضل عن الحقوق وللمطالبة بها ، أن تعرف هذه الحقوق جيدا . وهكذا قامت وزارة حقوق وحربيات المواطن بنشر كتيب المواطن الذي يتضمن مائتي سؤال وجواب حول ما يلي:

- تنظيم القضاء في زائر ؛
- حقوق المواطن وحربياته في مواجهة دوائر النظام والأمن ؛
- حقوق المواطن وحربياته في الدعوى الجنائية ؛
- حقوق المواطن وحربياته في الدعوى المدنية .

ويذاع مضمون هذا الكتيب على الجمهور من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة باللغة الفرنسية وبأربع لغات وطنية .

كما يتولى مندوبو الوزارة تعميمه في الأماكن العامة للمناطق ، أي للبلديات .

### الفرع الثاني

#### المحاضرات المنظمة لشرح حقوق الإنسان

##### ألف- محاضرة المفوض في بروكسل

دعي نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحربيات المواطن إلى الإقامة في بروكسل ، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، لإلقاء محاضرة عن حقوق الإنسان في زائر .

وكان يرافق المفوض الأول البروفيسور نيابيرونغو موان سونغا ، أحد مستشاري مكتبه .

ويرد نص هذه المحاضرة في المرفق رقم ١ .

باء - محاضرة مفوض الدولة في جامعة كينشاسا  
انظر الفصل الثاني ، الفرع الثالث .

### الفصل الثاني

#### الحلقات الدراسية للتدريب في مجال حقوق الإنسان

نظمت وزارة حقوق وحريات المواطن حلقتين دراسيتين للتدريب في إطار مهتمماً المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان .

### الفرع الأول

الحلقة الدراسية بشأن إدراج الأفكار المتعلقة بحقوق المواطن وحرياته وواجباته في نظام التعليم في زائر على مستوى المرحلة الثانوية

نظمت وزارة حقوق وحريات المواطن في الفترة من ١١ إلى ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ ، بالتعاون مع وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ، حلقة دراسية بشأن إدراج الأفكار المتعلقة بحقوق المواطن وحرياته وواجباته في نظام التعليم في زائر على مستوى المرحلة الثانوية .

ويرد مستنسخ من توصيات الحلقة الدراسية في المرفق رقم ٢ .

### الفرع الثاني

الحلقة الدراسية للتدريب التكميلي وللأخلاقيات المهنية  
المنظمة من أجل ضباط الشرطة القضائية العاملين  
بإدارات النظام والأمن في مدينة كينشاسا

نظراً لحالات تجاوز حدود السلطة التي لوحظت خلال الزيارات التي جرت لأماكن الاحتجاز . رأى نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لشؤون حقوق وحريات المواطن أن من المستحسن تنظيم حلقة دراسية لضباط الشرطة القضائية من أجل تذكيرهم بالإجراءات القانونية المتبعة فيما يتعلق بالحبس وبكيفية معاملة المحبوبين بدنيا .

ويرد مستنسخ للبيانات التي أدلّ بها المتكلمون في الوثائق الواردة في  
المرفق رقم ٣ .

نظمت الحلقة الدراسية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .  
واختارت وزارة حقوق وحريات المواطن تاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر لافتتاح الحلقة  
الدراسية لأن هذا الاختيار يمثل في رأيها أسلوباً عملياً للاحتفال بالذكرى السنوية  
الحادية والأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

### الفرع الثالث

#### الحلقة الدراسية عن حقوق الإنسان التي نظمها مركز البحث المتعددة التخصصات عن حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى

نظم مركز البحث المتعددة التخصصات عن حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى  
التابع لكلية الحقوق بجامعة كينشاسا ، واسمها المختصر هو C.R.I.D.H.A.C. ، حلقة  
دراسية عن حقوق الإنسان ، في جامعة كينشاسا في الفترة من ٩ إلى ١٥ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٨٩ .

وتعاقبت شخصيات شتى على المنصة للتحدث عن حقوق الإنسان شملت: نائب المفوض  
الأول للدولة ومفوض الدولة لحقوق وحريات المواطن ، ورئيس مجلس القضاء والعديد من  
أساتذة الجامعة .

واتخذ نائب المفوض الأول للدولة ، بهذه المناسبة ، قراراً بمساعدة مركز  
البحث المتعددة التخصصات عن حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى مالياً ومادياً في  
مهمته التي تتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

### الجزء الثالث

#### تعزيز سلطات وزارة حقوق وحريات المواطن واحترام حقوق الإنسان

خلال الفترة المدروسة ، وهي الفترة من ٣٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ إلى تاريخ انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجنة ، اعتمدت زائير عدداً من نصوص القوانين التي تتصل اتصالاً وثيقاً وعلى أي حال ، مباشراً ، بتعزيز احترام حقوق المواطن في البلد .

وكانت هناك ، في المحل الأول ، النصوص الرامية إلى تعزيز سلطات وزارة حقوق وحريات المواطن ، ثم نصوص ترمي إلى حماية الآداب العامة بوجه خاص ، منظوراً إليها من زاوية الأعمال الذهنية ، وحماية النظام العام .

### الفصل الأول

#### نصوص القوانين الرامية إلى تعزيز سلطات وزارة حقوق وحريات المواطن

من أجل تعزيز الأعمال الميدانية التي تقوم بها الدائرة ، اعتمد ، خلال عام ١٩٨٩ ، نصان قانونييان هاماً:

#### الفرع الأول

المرسوم بقانون رقم ٤٩/٨٩ مكرر الصادر في ٣٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لتعديل وتكملة المرسوم الصادر في ٦ آب/أغسطس ١٩٥٩ المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية .

يصرح هذا القانون للوزارة بأن تحيل إلى المحاكمة أي موظف عمومي بوجه عام أو أي ضابط من ضباط الشرطة القضائية بوجه خاص مدان بارتكاب جريمة التعذيب . (انظر المرفق رقم ٤) .

#### الفرع الثاني

المرسوم بقانون رقم ٥٠/٨٩ مكرر الصادر في ٣٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لتعديل وتكملة المرسوم بقانون رقم ١٧/٨٢ الصادر في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٣ والمتعلق بالإجراءات أمام محكمة العدل العليا .

وهذا النص الثاني الذي يتفق مع المفهوم القائل إن الوزارة هي آخر سبل الطعن ، يجعل قرارات الوزارة نهائية وغير قابلة للطعن . (انظر المرفق رقم ٥) .

## الفصل الثاني

### النصوص الرامية إلى حماية حقوق معينة للإنسان

#### الفرع الأول

##### حماية الآداب العامة

القرار رقم ٩١/٨٩ الصادر في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩ والمتعلق بإنشاء لجنة وطنية للرقابة على الأغاني والعروض الفنية (انظر المرفق رقم ٦).

#### الفرع الثاني

##### مكافحة العنصرية في جنوب أفريقيا

انظر ، أعلاه ، الجزء الأول ، الفصل الثاني ، الفرع ٢.

#### الجزء الرابع

##### النتائج المحققة والمعوقات التي لوقيت

من الواضح جداً أن النتائج المشجعة التي تمكّن المجلس التنفيذي من تحقيقها في مجال حقوق الإنسان ، وبوجه خاص منذ إنشاء وزارة حقوق وحريات المواطن في عام ١٩٨٨ ترتبط ارتباطاً مباشراً بالموارد والوسائل التي استخدمت ، وبعبارة أخرى بالمعوقات الميدانية التي لوقيت بسبب عدم كفاية هذه الوسائل المادية .

#### الفصل الأول

##### نتائج مشجعة

يظل القضاء ،اليوم كالآمس ، هو الهيئة المكلفة ، بصفة رئيسية ، بحماية حقوق الإنسان ، وبعبارة أخرى مجلس القضاء الذي يُعرَف بأنه مجموع الهيئات القضائية والمحاكم في زائر سواه كانت مدنية أو عسكرية .

ولذلك ، يتبع ، إجاده للعمل ، أن يكون إجراء تقييم شامل جيد لحالة حقوق الإنسان أو احترام هذه الحقوق في زائر من وجهة النظر المزدوجة لمجلس القضاء ولوزارة حقوق وحريات المواطن .

غير أن هذا التقييم الشامل يصطدم بفتين من العقبات يتبعها الإشارة إليهما بأكبر قدر ممكن من الإيجاز ، قبل بيان النتائج المشجعة التي حققتها وزارة حقوق وحريات المواطن .

### الفرع الأول

#### معايير تقييم أوجه التقدم المحرزة

يتعين ، في المحل الأول ، ملاحظة أن أوجه التقدم التي أحرزت فيما يتعلق بحقوق الإنسان على مستوى مجلس القضاء يصعب تقييمها بطريقة دقيقة نتيجة للطابع المجزئ في الوقت الحالي للإحصاءات المتاحة . وما يمكن قوله بشكل يقيني هو أنه أجريت إصلاحات عديدة جدا على مستوى مجلس القضاء منذ عام ١٩٨٠ ، ولا سيما إنشاء محاكم المصلح التي تتمثل سماتها الأساسية في كونها أقرب ما يمكن منالا إلى المتضادين ، واعتماد قانون الأسرة الذي عدل وضع المرأة من نواح عديدة ، وإشراف رئاسة مجلس القضاء على المحاكم سواء المدنية منها أو العسكرية .

أما فيما يتعلق بالنتائج التي تحققت بفضل وزارة حقوق وحريات المواطن ، في المحل الثاني ، فإن تقييمها يصطدم بدرجات متفاوتة بطبيعة القواعد الإجرائية السارية في هذه الوزارة .

فالواقع أن النظرية الأساسية هي أن وزارة حقوق وحريات المواطن تشكل سبيلاً انتصافاً آخر ، ومن ثم ، فهي لا تحل محل الهيئات القضائية والمحاكم التي تواصل ، ويتعين أن تواصل ، القيام بمهمتها التقليدية المتمثلة في حماية حقوق المواطنين .

وكي تسير الأمور على هذا النحو ، فإن القواعد الإجرائية السارية في وزارة حقوق وحريات المواطن تنبع على أنه لا يجوز للمتقاضي الذي يعتبر أن حقوقه أضيرت أن يعرف قضيته على الوزارة إلا إذا كان استنفذ سبل الطعن القانونية العادلة ، وهي وبالحال هذه ، الهيئات القضائية والمحاكم ، والإدارة العامة إلخ .

ويجوز ، نتيجة لذلك لوزارة حقوق وحريات المواطن أن تتخذ ٤ أنواع من القرارات ، تتمثل فيما يلي:

- ١- القرارات التحضيرية ؛
- ٢- القرارات التوجيهية ؛
- ٣- حالات "التدخل" ؛ و
- ٤- القرارات الأساسية أو النهائية .

وغي عن القول إنه في إطار الفئتين الأوليين من "القرارات" ، تكتفي الوزارة في الواقع بتوجيه النصائح إلى مقدمي الطلبات الذين عرضوا أمرهم عليها وبمساعدتهم ، بشأن ترشذهم ، على سبيل المثال ، إلى المحكمة المختصة أو الدائرة المختصة في الإدارة العامة نظرا لأن التماسهم الموجه إلى الوزارة سابق لرأوه . وينتج عن ذلك

أنه على مستوى "القرارات التحضيرية" و"القرارات التوجيهية" ، يكون تقييم النتائج المحققة على الأصح أصعب إذ أن مقدمي الشكاوى الذين استفادوا من نصائح وزارة حقوق وحريات المواطن أو من أية مساعدة أخرى قدمتها إليهم ، قلما يعودون إليها لإبلاغها بالحل النهائي الذي وضعته الإدارة المختصة لشكواهم .

وبقدر ما يكون عسيرا على وزارة حقوق وحريات المواطن أن تقيّم ، من الناحية الإحصائية ، أهمية أو درجة عملها على مستوى القرارات التحضيرية أو القرارات التوجيهية ، تكون مهمتها سهلة فيما يتعلق بحالات "التدخل" والقرارات الأساسية ، حسبما يتبيّن من الفرع التالي .

### الفرع الثاني حالات التدخل والقرارات الأساسية

يود المجلس التنفيذي التركيز على محتوى هذا الفرع ، إذ أنه في "حالات التدخل" المشار إليها في هذا الفرع ، هناك حالات الأشخاص الذين شغل مصيرهم أو ما فتئ يشغل المنظمات الدولية المكلفة بقضايا حقوق الإنسان ، وهي حالات قامت وزارة حقوق وحريات المواطن بتسويتها على نحو مفيد أو تعمل على تسويتها دون أن تلزم الاستعانة بالقواعد الإجرائية التي تنظم عملية رفع الشكاوى إلى الوزارة .

ويبدو من المفيد بعد التسلیم بذلك أن تعرّف أولاً القرارات الأساسية ، ثم حالات "التدخل" بالتفصيل .

#### ألف- القرارات الأساسية

إن القرارات الأساسية ، كما قيل من قبل ، هي القرارات النهائية التي تتخذها وزارة حقوق وحريات المواطن بعد رفع الشكاوى إليها وفقا لقواعدها الإجرائية ، والتي تكون بوجه عام في صالح مقدمي الطلبات أو الشاكين . وهي ترتب حسب السنوات منذ إنشاء الوزارة ، وبالنسبة لمجموع عدد الطلبات التي تنظر فيها الوزارة كل سنة .

#### الجدول ٢

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	القرارات الأساسية/الالتماسات التي نظر فيها
٥٣	٣٣	٨	١- القرارات الأساسية
٩٠١	٥٠٤	١٣٣	٢- الالتماسات التي نظر فيها

ويتضح من الجدول الوارد أعلاه أنه منذ أول تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وهو تاريخ بدء عمل وزارة حقوق وحريات المواطن ، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اتخذت هذه الوزارة بقرار رسمي ، من بين ٦٩٦ ١ التماساً نظر فيه ، ٩٤ قراراً تعيد لمقدمي الالتماسات المعنبيين حقوقهم بشكل نهائي وكامل .

ويتعين أيضاً ملاحظة أنه أعطيت إلى العديد من مقدمي الشكاوى الآخرين حقوقهم خلال الفترة المدروسة بفضل لجان التشاور التي أنشأتها الوزارة التي تعمل بين الوزارة وعدد معين من الإدارات العامة ، وبوجه خاص مجلس القضاء ، والوظائف العمومية إلخ .

لكن وضع الإحصاءات فيما يتعلق بنتائج الالتماسات التي تخضع لإجراء التشاور لا يترتب على تنوع الآليات الداخلية في الإدارات المعنية والتي تعود عن طريقها إلى مقدمي هذه الالتماسات حقوقهم .

## الفصل الثاني المعوبات التي تلقي

وتستلزم الأنشطة العديدة جداً التي وصفت في الصفحات السابقة استخدام وسائل شتى هي في هذه الحالة وسائل محدودة .

وهكذا يمكن تلخيص المعيب الذي لاقتها وزارة حقوق وحريات المواطن خلال سنواتها الثلاث الأولى في عبارة واحدة: عدم كفاية الموارد المادية المتاحة .

### الفرع الأول عدم كفاية وسائل الاتصال

اصطدم العمل الواسع النطاق الذي قامت به وزارة حقوق وحريات المواطن في ثلاثة أعوام ، أي منذ ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ ، بمعوبات ضخمة ، تتمثل أولاً في عدم كفاية وسائل الاتصال ، وعلى نحو أكثر تحديداً وسائل النقل بالنسبة للمكاتب التمثيلية سواء في العاصمة كينشاسا أو في الأقاليم .

#### ألف- الاحتياجات من وسائل النقل

من أجل مواجهة هذه العقبة الرئيسية ، أي الافتقار إلى المركبات ، اتجهت وزارة حقوق وحريات المواطن إلى التعاون الثنائي ، وعلى نحو أكثر تحديداً إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بغية الحصول على ٥٠ سيارة صالحة للتنقل في جميع الأراضي . ولم يستجب هذا البلد إلى طلب المساعدة الذي قدمه المجلس التنفيذي لزائير .

#### باء - الاحتياجات من وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية

كذلك اتجهت وزارة حقوق وحريات المواطن إلى التعاون الثنائي بغية الحصول على أجهزة هاتف لاسلكية تمكّن الإدارة المركزية للوزارة من الاتصال الدائم بمكاتبها المنتشرة في أنحاء البلد الذي ينبغي الإشارة إلى أن مساحتها تبلغ ٣٤٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع (أي مثل مساحة فرنسا أربع مرات ، ومثل مساحة سويسرا ٦٧ مرة ، ومثل مساحة بلجيكا ٨٠ مرة) .

ولم يلق طلب أجهزة الهاتف اللاسلكية هذا استجابة ، شأنه في ذلك شأن الطلب الأول الذي يستهدف الحصول على ٥٠ سيارة صالحة للتنقل في جميع الأراضي حتى ولو كانت سيارات مستعملة .

ومع ذلك ينبغي أن يُسجل للتعاون مع جمهورية ألمانيا الاتحادية إهداء حاسبة الكترونية للإدارة تمكّن الوزارة من سرعة معالجة عدد معين من البيانات .

#### الفرع الثاني

##### عدم كفاية أدوات تدريب وإعلام المواطنين في مجال حقوق الإنسان

تم على نحو كاف في الجزئين الأول والثاني من هذا التقرير إبراز الجهد التي تبذلها وزارة حقوق وحريات المواطن من أجل تعزيز حقوق الإنسان في زائير .

وفي هذا الصدد ، نشرت الوزارة عدداً محدوداً جداً من نسخ كتيب المواطن الذي بلغت أهميته في تدريب المواطنين في مجال حقوق الإنسان جداً يجعل من اللازم طبع ٣٠ مليون نسخة منه على الأقل .

وأتجهت وزارة حقوق وحريات المواطن في هذا الصدد إلى المساعدة المتعددة الأطراف ، وفي هذه الحالة ، إلى مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف . وما فتئت الوزارة تنتظر استجابة لهذا الطلب .

وتعد وزارة حقوق وحريات المواطن أيضاً حالياً "دليل حقوق وحريات وواجبات المواطن" الذي يحتاج نشره في حدود ٣٠ مليون نسخة إلى أموال . ومن المستحب أن يهبة أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان ، سواء كانوا دولاً أو هيئات دولية ، لمساعدة المجلس التنفيذي في جهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في زائير .

ذلك لأنه إذا كانت هناك أسوار آخذه في الانهيار في أماكن أخرى ، سيكون من المؤسف أن ينشأ حائط مبكي على حقوق الإنسان في زائر الذي يريد في الواقع أن يحكم عليه في الميدان حيث تنفذ أعمال على نطاق واسع بما يتتوفر لبلد نام من موارد خاصة به .

وعلاوة على ذلك ، ينبغي قراءة هذا التقرير في سياق يشمل التقارير المحددة التي قدمها المجلس التنفيذي إلى منظمة الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٨٩ والتي تمثل موضوع الفرع الثالث أدناه .

### الفرع الثالث التقارير الخامسة

يجدر ملاحظة أن المجلس التنفيذي بعث في رسالته رقم 4676/CAB/DLC/CE/CRI/ MNT/89 الموجهة إلى وكيل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بالتقارير التالية عملياً:

- (أ) حالات الاختفاء القسري أو اللاإرادي ؛
- (ب) الحق في الحصول على الفداء الكافي ؛
- (ج) الدين الخارجي وسياسة التكيف الهيكلية .

وتبرز هذه التقارير أيضاً الجهد الذي يبذلها المجلس التنفيذي على الرغم من الموارد المحدودة المتاحة له .

### خاتمة

يشهد هذا التقرير تماماً على الجهد الذي يبذلها المجلس التنفيذي لجمهورية زائر في ميدان حماية حقوق الإنسان وبوجه خاص تعزيز هذه الحقوق منذ القرار الهمام الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ والذي تخلت فيه عن النظر في مسألة زائر في إطار القرار "١٥٠٣" .

— — — — —